

فاذا اردنا المسئلة الى اقل مخارج فرض
 من لا يرده عليه صارت صارت اربعة
 واذا اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلاثة فلا
 تستقيم على الاربعة التي هي سهام البنت
 والام بل بينهما ما يابنة فتضرب هذه
 السهام التي هي بمنزلة الروس في ذلك الاقل
 فيحصل ستة عشر فلزوج منها اربعة والبنت
 تسعة والام ثلاثة ثم تملك الاربعة التي
 للزوج منقسمة على ورثة الذكورين فلزوجته
 واحد منها ولامه ثلث ما بقي وهو ايضا
 واحد ولا يه اثنان فاستقام ما كانا في يد
 الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني
 وصحت المسئلتان من التصحيح الاول
وان لم يستقم ما في يده من التصحيح الاول
على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما
موافقة فانظر وفق التصحيح الثاني
في جميع التصحيح الاول على قياس ما مر

في باب

في باب التصحيح من انه اذا لكر سهام طائفة
 عليهم وكان بين سهامهم وروسهم موافقة
 فاضرب وفق عدد الروس في اصل المسئلة
 فلذاها هنا يضرب وفق التصحيح الثاني الذي
 هو عنزلة الروس هناك في التصحيح الاول
 الغائم ها هنا مقام اصل المسئلة فيحصل به
 ما تصعب به المسئلتان كما اذا ماتت البنت ايضا
 في ذلك المثال وخلفت كما ذكرنا بين وبنتا
 وجدة فان ما في يدها من التصحيح الاول
 تسعة وتصحيح مسئلتهما من ستة وبينهما
 موافقة بالثلث فتضرب ثلث التسعة وهو
 اثنان في ستة عشر فالبلغ وهو اثنان وثلاثون
 مخير للمسئلتين فمن كان سهمه من ستة عشر
 اعني ورثة الميت الاول تضرب سهامه
 تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنان
 فيكون ما حصل نصيبه وما كان سهامه
 من ستة اعني ورثة الميت الثاني تضرب